THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيـــان

وفد الجمهورية العربية السورية

يلقيه

الوزير المستشار

د. عمار عوض

أمام اللجنة الخامسة

حول تقرير الأمين العام عن ميزانية مكتب ستيفان ديمستورا ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في 22 /2017/11

السيد الرئيس،

اسمحوا لي بدايةً أن أهنئكم على انتخابكم وأعضاء المكتب لرئاسة اللجنة الخامسة، وأتقدم بالشكر للمراقب المالي، السيدة بيتينا توتسي بارتيسيوتس، لتقديمها تقرير الأمين العام حول ميزانية المبعوث الخاص للأمين العام الى سوريا، والوارد في الوثيقة A/72/371/.Add.1، كما أشكر السيد كارلوس رويز ماسيو رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية على تقديمه تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة.

السيد الرئيس،

لقد أعربت حكومة بلادي، الجمهورية العربية السورية، عن دعمها لمهمة السيد دي ميستورا منذ توليه منصب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، واستعدادها لتقديم كل أشكال الدعم والتعاون المطلوب لإنجاح مهمته، ويأتي دعمنا لمهمته استمراراً للدعم الذي كانت حكومة بلادي قد قدمته قبل ذلك لسلفيه السيد الابراهيمي والسيد كوفي عنان .

وتعتبر حكومة بلادي أن تحقيق الحل السياسي المنشود، فضلاً عن نجاح مبادرات المبعوث الخاص أو أية مبادرة أخرى، يتطلب تكاتف جميع الجهود الدولية ووجود إرادة سياسية من أجل محاربة الارهاب الذي تتعرض له سوريا والمنطقة والعالم، وإتخاذ موقف واضح بحق حكومات الدول الداعمة للمجموعات الإرهابية المسلحة في بلادي، وهي الحكومات التي أصبحت معروفة للجميع، وذلك لوقف تسليح وتمويل وتدريب وايواء هذه المجموعات الإرهابية وتبرير أفعالها الشنيعة، وكذلك إلزام هذه الدول بالكف عن ممارساتها الهدامة الرامية إلى عرقلة مهمة المبعوث الخاص وتقويض فرص الحل السياسي للأزمة في سوريا .

وأود، بهذه المناسبة،الإدلاء ببعض الملاحظات على ما ورد في تقرير الأمين العام:

- يرحب وفد بلادي بما تضمنه التقرير، ولأول مرة، من إشارة إلى ضرورة منع وقمع الأعمال الإرهابية التي يقوم بها تنظيمي"داعش" وجبهة النصرة"

المدرجين على قائمة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، وذلك في معرض حديثه عن تنفيذ قراري مجلس الأمن 2254 و 2268 . وإننا إذ نعتبر بأن ذلك مؤشراً إيجابياً، إلا أننا نطالب الأمانة العامة بتضمين التقرير إشارة إلى كافة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب لاسيما القرار 2253.

- استمر معدو تقارير الأمين العام باستخدام عبارة "الجماعات المسلحة " بدلاً من التسمية الواقعية والقانونية والمستقاة من توصيف مجلس الأمن لها وهي "المجموعات الارهابية المسلحة" ، وذلك في أكثر من موضع في هذا التقرير، لذلك نطالب الأمانة العامة بإجراء تصويب رسمي لهذا الخطا أيضاً.
- بالنسبة لما ورد في التقرير حول مقترح إنشاء "مناطق تجميد" في حلب، فمن الواضح أن الأحداث قد تجاوزت هذا الأمر ، حيث تم تحرير مدينة حلب من الإرهاب .
- يلاحظ في تقرير الأمين العام توصيف الوضع في سوريا " بالنزاع " في أكثر من فقرة ، في حين كانت التقارير السابقة تستخدم مصطلح " **الأزمة و النزاع و الحرب**"، لذلك نطالب الأمانة العامة استخدام مصطلح " الأزمة فقط "، نظراً للفوارق المعروفة بين تلك المصطلحات وفقاً لأحكام القانون الدولي.

• يعرب وفد بلادي عن رفضه تضمين تقريرالأمين العام إشارة إلى جامعة الدول العربية باعتبار أن المبعوث الخاص موظف لدى الأمم المتحدة فقط ولم يعد مبعوثاً مشتركاً، ولا علاقة للجامعة العربية بعمله. ونطالب شطب هذه الإشارة من التقرير.

• كما يعرب وفد بلادي عن تحفظه على ما تضمنه التقرير من إشارات حول وجود إتصالات بين مكتب المبعوث الخاص واللجنة الدولية للصليب الأحمر، لأنه ليس هناك أي مبررأو ولاية للمكتب للقيام بذلك. كما نتحفظ على ما تضمنه التقريرعن وجود إتصالات وتنسيق بين مكتب المبعوث الخاص وقوة الأمم المتحدة لفك الإشتباك UNDOF، لذلك نطلب من الأمانة العامة شطب هذه العبارات من التقرير، لأن مهمة السيد ديمستورا هي "بعثة سياسية خاصة"، وبالتالي لا يوجد ولاية تخوله القيام بذلك ، أما قوة الأندوف فهي" عملية لحفظ السلام" وولايتها

عسكرية، تنحصر في منطقة الفصل فقط، وبالتالي لايحق لها التدخل في الشؤون الداخلية لبلادي لسوريا.

• وأخيراً يعرب وفد بلادي عن تحفظه على الزيادة الكبيرة في عدد الوظائف المقترحة من قبل الأمين العام ، سواء في جنيف أو نيويورك أو دمشق، ونعتبر أن الموظفين الحاليين قادرين على القيام بالمهمة المطلوبة . وفيما يتعلق بالزيادة الكبيرة في عدد الموظفين في مكتب دمشق من كل الفئات سواء أكانوا فنيين أو أمنيين أو من عناصر الدعم، يرى وفد بلادي بأنه ليس هناك مبرر لهؤلاء الموظفين في دمشق، نظراً للعدد الكبير الموجود، ونظراً لتحسن الأوضاع الأمنية في سوريا في ضوء التطورات الأخيرة والإنتصارات التي يحققها الجيش العربي السوري بالتعاون مع الأصدقاء ضد الإرهاب ورعاته.

وفي الختام، **السيد الرئيس،**

تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية على أن نجاح أي مسار سياسي في سوريا يتطلب الانخراط والتعاون والتنسيق التامين معها بوصفها الشريك الاساسي بمختلف الجوانب المتعلقة بهذا المسار، لذلك أبدت حكومة بلادي جدية والتزاماً بمساري أستانا وجنيف، وحضرنا حتى الآن ست جولات في أستانا وسبع جولات في جنيف. حيث أن بلادي تنظر بإيجابية إلى مسار أستانا وما نجم عنه من تحديد "مناطق تخفيف التوتر" أملاً بالتوصل إلى وقف فعلي للأعمال القتالية وفصل المجموعات الإرهابية كداعش وجبهة النصرة وغيرهما عن تلك المجموعات. وبنفس السياق، فإن حكومة بلادي تجدد إلتزامها بعملية جنيف والسعي للدفع بها إلى الأمام.

هذا وسنشارك بفعالية خلال المفاوضات غير الرسمية، إنطلاقاً من حرص الحكومة السورية، ومنذ البداية، على تزويد المبعوث الخاص بكافة الامكانيات المادية والبشرية التي تمكنه من القيام بعمله للتوصل إلى نتيجة تساعد على تحقيق الهدف المتوخى من مهمته.

وشكرا السيد الرئيس .